الغش، من ممارسة شاملة له إلى تنديد شامل بنتائجه

بقلم: جعفر مسعودي

الغش ظاهرة سلبية تتجلى بعدة أوجه مثل ما يسمى بالنقل في الامتحانات و استعمال أفكار الغير دون رخصة في الأبحاث و تزوير الوثائق و التقارير الإدارية و المتاجرة بالسلع المقلدة أو المغشوشة، إلخ.

لا يكاد أحد يجهل بأن الغش ظاهرة متفشية بصورة رهيبة في المجتمع الجزائري. كل القطاعات و كل الشرائح الاجتماعية معنية به. فلا التدين المفرط لأغلبية الجزائريين و لا القوانين الوضعية للدولة الجزائرية وضعت له حدا. و الغريب في الأمر أن الجميع يشتكي من آثاره و يتهم الغير و يبرأ نفسه منه. و عليه، و لكي يكون تحليلنا للظاهرة موضوعي ومفيد، سنقوم أولا بتحديد المسؤوليات و جرد المسببات. ثم ننتقل إلى وصف آثار الغش على الفرد و المجتمع و الدولة. و أخيرا سنقترح طرقا لمحاربته و حلولا لاستئصاله.

منطقيا، المتسبب الرئيسي لانتشار ظاهرة الغش في المجتمع هو النظام الحاكم و ذلك بحكم أنه راعي الرعية. فكما يقول المثل، الرعية تقتدي براعيها[1]. كيف لا و هو الذي مارس الغش و التزوير سرا وجهرا منذ الاستقلال المسلوب. فمباشرة بعد استحواذ عسكر الحدود على الحكم بطريقة مكرة و غير شرعية، فتح الباب على مصرعيه لتزوير تاريخ و هوية الأمة الجزائرية، مما ساهم في إضعاف شخصية الجزائري، و هو المقصود، إذ أن المواطن التائه تاريخيا و المستلب ثقافيا سيكون حتما فريسة سهلة لكل التلاعبات و المؤامرات. ثم تلى ذلك مسلسل تزوير الانتخابات لصالح النظام و الأحزاب الموالية له، مما رسخ نهائيا ثقافة الغش كوسيلة للنجاح في ذهنية الجزائري. فاليوم لا يكاد يخلو أي قطاع من ظاهرة الغش، بل لا يكاد يخلو أي تصرف فردي أو جماعي منه، بدءا من تاجر بسيط، فمرورا بموظف إداري، فإلى طالب و مرب[2]، لينتهي الأمر عند كبار المسؤولين.

فيما لا شك فيه، فإن عواقب الغش وخيمة سواء على الفرد أو المجتمع أو الدولة. فالطالب الذي ينجح بالغش سيصبح يوما ما موظفا أو مسؤولا غير كفء تتسم كل تصرفاته بالغش فيتسبب في شتى أنواع الأخطاء المهنية في منصبه مما ينعكس سلبا على شخصيته و على المؤسسة التي يعمل فيها و على الأفراد الذين يعملون معه و على المجتمع الذي يستفيد من خدمات تلك المؤسسة و على الدولة التي أنشأت تلك المؤسسة خدمة للوطن. و كذلك الشأن بالنسبة لتاجر يخلط الجيد من سلعه بالرديء بغرض خداع الزبائن؛ فهو لا يربح فقط مالا حراما بل و يضر بصحة و أمن المواطنين. فكما يمكن أن تتعرض لتسمم غذائي بسبب شرائك لمواد غذائية انتهت صلاحيتها، يمكنك أيضا أن تتعرض لانفجار بسبب شرائك لمدفئة مغشوشة. نفس الشيء يمكن أن يقال أيضا على المقاول الذي ربح مشروعا برشوة و راح يغش في كمية الإسمنت أو الحديد الذي يتكون منه الخرسان. فهو يجني أموالا غير مشروعة من الخزينة العمومية من جهة و يعرض حياة المواطنين لخطر من جهة أخرى.

و الآن و قد عرفنا معنى الغش، و رفعنا الغطاء عن مسببيه و شرحنا آثاره، ما العمل لاستئصاله؟ بما أن المتسبب الرئيسي لتفشي الغش هو النظام الحاكم كما قلنا سالفا، فمن البديهي إذن أن نركز جل اهتمامنا عليه. فلا يمكن القضاء على الغش دون اصلاح النظام أو تغييره جذريا. و السؤال الذي يتبادر في أذهاننا هنا هو: كيف يمكن اصلاح أو إحداث أي تغيير في نظام متعجرف و الشعب بكل فئاته و الطبقة السياسية بكل أنواعها قد حذوا حذو النظام في تعاطي الغش؟ و الجواب لهذا السؤال المحير هو أنه رغم الانتشار الواسع للغش في الجزائر، فهناك أفراد نزهاء لا ترهبهم جبروت الحكام و مستعدين لكل التضحيات يمكن أن يعول عليهم في دفع النظام إلى اصلاح نفسه كخطوة أولى نحو التغيير الشامل. فبفضح و التنديد بالغش و الغشاشين في كل القطاعات و بالتوعية المستمرة للشعب فيما يخص حرمة و سلبيات الغش، سيجبر النظام آجلا أو عاجلا على تبني الشفافية في الانتخابات بكل أنواعها، مما سيساهم في القضاء على الغش الممنهج من جهة و في اعتلاء الرجل المناسب لمنصب المناسب من جهة أخرى. و هكذا، عندما يصبح النظام الحاكم بأغلبية مسؤوليه نزيها و معاديا للغش و التزوير، ستتأثر الرعية براعيها من جديد و يصبح الغش مكروها منبوذا في المجتمع، فتختفي تدريجيا في عقلية الجزائري ثقافة الغش كوسيلة للنجاح أو للترقية أو للاستلاء على الحكم.

خلاصة القول، إن الغش سلوك سلبي منبعه الرئيسي هو الحاكم غير النزيه و عواقبه وخيمة على الفرد و المجتمع و الدولة. و عليه، فالقضاء على الغش لا يمكن أن يتحقق إلا بإصلاح أو تغيير ذلك الحاكم الفاسد، الذي يتعاطى الغش و التزوير، بحكم أنه المثل الأعلى الذي يقتدى به.

---

(1) فكما كان النظام الحاكم يتفنن في أساليب الغش و التزوير في الانتخابات علانية، أصبح الجيل الجديد من الطلبة يتفننون في استعمال شتى وسائل الغش دون خوف و لا خجل. بل منهم من يعتبر الغش حقا مشروعا لهم فقط لأنهم قد لاحظوا بأن الحزب الحاكم يمارسه في كل الظروف.

(2) من الأمور المثيرة للسخرية، تلك الترسانة من القوانين و أجهزة المراقبة و التشويش و تلك الجيوش من المراقبين و الملاحظين التي تستعملها و تجندها دون جدوى وزارة التربية كل عام في الامتحانات الرسمية بغرض منع حدوث الغش. مهما كانت وزارة التربية جادة في تعاملها مع الغش، فكيف لمترشح و مؤطر أن يقتنعا بها و هي تعمل تحت راية نظام فاسد جعل من الغش و التزوير قوته اليومي ؟